الأمم المتحدة
A/C.2/79/L.13
الجمعية العامة
Distr.: Limited
17 October 2024
Arabic
Original: English

الدورة التاسعة والسبعون

اللجنة الثانية

البند 23 (أ) من جدول الأعمال

الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية: الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية

أوغندا*: مشروع قرار

الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية

إن الجمعية العامة،

إذ تعيد تأكيد أهمية الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية الذي تضع الجمعية العامة من خلاله التوجّهات الاستراتيجية الرئيسية للسياسات والطرائق التنفيذية المتبعة على نطاق المنظومة فيما يتعلق بالتعاون الإنمائي والطرائق التي تنهجها منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على الصعيد القطري،

وإذ تعرب عن اعتزامها استخدام هذا الاستعراض ليكون الأداة الرئيسية لتوجيه منظومة الأمم المتحدة الإنمائية فيما تضطلع به من أنشطة تنفيذية من أجل التنمية بغية دعم البلدان في مساعيها إلى تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 بطريقة متسقة ومتكاملة وضمان التنفيذ الفعال لما يقدَّم إلى البلدان المستفيدة من البرامج من دعم وخدمات تمشياً مع الولايات المنوطة بكيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية ووفقا للسياسات والخطط والأولويات والاحتياجات الإنمائية الوطنية، وتعزيز بذل الجهود وزيادة وتيرتها في هذا العقد من العمل والإنجاز من أجل التنمية المستدامة، وذلك استناداً إلى منظومة إنمائية للأمم المتحدة تعمل بشكل أكثر استراتيجية وبقدر أكبر من المساءلة والشفافية والاتساق والتعاون والكفاءة والفعالية وتتبع نهجاً أكثر توجهاً نحو تحقيق النتائج،

وإذ تعيد تأكيد قرارها 1/70 المؤرخ 25 أيلول/سبتمبر 2015 والمعنون "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030" الذي اعتمدت فيه مجموعة من الأهداف والغايات العالمية الشاملة والبعيدة

* باسم الدول الأعضاء في مجموعة الـ 77 والصين، وأيضا مع مراعاة أحكام قرار الجمعية العامة دإط-23/10 المؤرخ 10 أيار/مايو 2024.

الرجاء إعادة استعمال الورق

المدى المتعلقة بالتنمية المستدامة التي تركّز على الناس وتفضي إلى التحول، والتزامِها بالعمل دون كلل من أجل تنفيذ هذه الخطة بالكامل بحلول عام 2030، وإدراكها أن القضاء على الفقر بجميع صوره وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، هو أكبر تحد يواجهه العالم وشرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، والتزامِها بتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة – الاقتصادي والاجتماعي والبيئي – على نحو متوازن ومتكامل، وبالاستناد إلى الإنجازات التي تحققت في إطار الأهداف الإنمائية للألفية والسعي إلى استكمال ما لم يُنفّذ من تلك الأهداف،

وإذ تعيد أيضا تأكيد قرارها 313/69 المؤرخ 27 تموز/يوليه 2015 بشأن خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، التي تشكّل جزءا لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وتدعمُها وتكمِّلها وتساعد على توضيح سياق غاياتها المتصلة بوسائل التنفيذ من خلال سياسات وإجراءات عملية وتعيد تأكيد الالتزام السياسي القوي بالتصدي لتحدي التمويل وتهيئة بيئة مؤاتية على جميع المستويات لتحقيق التنمية المستدامة، بروحٍ من الشراكة والتضامن على الصعيد العالمي،

وإذ تعيد كذلك تأكيد اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ[1]، واتفاق باريس المعتمد في إطارها[2]، واتفاقية التنوع البيولوجي[3] وإطار كونمينغ – مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي[4]، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا[5]، وإذ تشجع على تنفيذها بالكامل،

وإذ تشير إلى إطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030[6] والخطة الحضرية الجديدة[7]، وإلى سائر النتائج التي تمخضت عنها المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي عقدتها الأمم المتحدة في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والميادين المتصلة بها والأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها أهداف التنمية المستدامة، وإذ تعترف بالدور المحوري الذي أدته هذه المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة في تشكيل رؤيةٍ واسعة للتنمية وفي تحديد أهداف متفق عليها بشكل عام كان لها إسهامها في فهمنا للتحديات الماثلة في طريق تحسين حياة الإنسان في مناطق مختلفة من العالم وفي الإجراءات التي نتخذها للتغلب على تلك التحديات،

وإذ تسلم بأن حفظ التنوع البيولوجي ووظائف النظم الإيكولوجية وخدماتها واستخدامها بشكل مستدام هي أمور تسهم إلى حد كبير في التخفيف من حدة تغير المناخ والتكيف معه، وفي الحدّ من مخاطر الكوارث، وتحقيق الأمن الغذائي والتغذية، وكفالة توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها على نحو مستدام، وإذ تقر بأن التصدي لتغير المناخ، ومعالجة فقدان التنوع البيولوجي، وتعزيز أنماط الاستهلاك

---

(1) United Nations, *Treaty Series*, vol. 1771, No. 30822.

(2) اعتُمد في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في الوثيقة FCCC/CP/2015/10/Add.1، المقرر 1/م أ-21.

(3) United Nations, *Treaty Series*, vol. 1760, No. 30619.

(4) برنامج الأمم المتحدة للبيئة، الوثيقة CBD/COP/15/17، المقرر 4/15، المرفق.

(5) United Nations, *Treaty Series*, vol. 1954, No. 33480.

(6) القرار 283/69، المرفق الثاني.

(7) القرار 256/71، المرفق.

والإنتاج المستدامة من شأنها أن تسهم في التعجيل بالقضاء على الفقر بجميع صوره وأبعاده، وتحقيق خطة عام 2030،

وإذ تسلّم أيضا بأنه لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة بدون سلام ولا يمكن تحقيق السلام بدون تنمية مستدامة وبأن الأنشطة الإنمائية التي تضطلع بها كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، وفقا للولاية المنوطة بكل منها، من خلال الدعم الذي تقدمه من أجل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في البلدان التي تمر بحالات نزاع وما بعد انتهاء النزاع، تسهم في بناء السلام والحفاظ عليه عبر خفض احتياجات الناس، والتصدي للمخاطر التي تهدد برامج التنمية، وتعزيز القدرة على الصمود، بناءً على طلب هذه البلدان ووفقا لمبدأ الملكية الوطنية وللخطط والأولويات الوطنية،

وإذ تؤكد من جديد أهمية الحرية والسلام والأمن، واحترام جميع حقوق الإنسان، بما فيها الحق في التنمية والحق في مستوى معيشة لائق والحق في الغذاء في سياق الأمن الغذائي الوطني، وسيادة القانون، والمساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات، والحق في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية، والالتزام عموما بإقامة مجتمعات عادلة وشاملة وديمقراطية من أجل تحقيق التنمية،

وإذ تؤكد من جديد أيضا أن تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات، وفقا لإعلان ومنهاج عمل بيجين[8] ونتائج مؤتمرات الأمم المتحدة وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة، بوسائل منها الاستثمار في تنمية جميع النساء والفتيات وتعزيز تمكين النساء اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا ومشاركتهن الكاملة والمؤثرة وعلى قدم المساواة، والمساواة في فرص الحصول على القيادة والتمثيل على جميع المستويات، وتعزيز المساواة في الحصول على الموارد الاقتصادية والإنتاجية والسيطرة عليها، والعمل اللائق، والحماية الاجتماعية، والخدمات التعليمية والصحية والتكنولوجية الجيدة التي تقدم على نحو منصف وشامل للجميع، والتصدي للحواجز التي تحول دون تمكينهن وإعمال حقوق الإنسان المكفولة لهنّ وتمتعهن بها، بما في ذلك ضرورة القضاء على جميع أشكال التمييز والعنف ضد النساء والفتيات، أمر له أهمية أساسية وله أثر مضاعف في تحقيق النمو الاقتصادي المطرد والشامل والقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة،

وإذ تؤكد من جديد كذلك قرارها 233/75 المؤرخ 21 كانون الأول/ديسمبر 2020 وقراراتها السابقة بشأن الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات[9]، والاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات[10]، والقرارات الأخرى ذات الصلة[11] المتعلقة بالأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية،

وإذ تؤكد من جديد قرارها 279/72 المؤرخ 31 أيار/مايو 2018 المتعلق بإعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في سياق الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية وقراراتها 220/76 المؤرخ 17 كانون الأول/ديسمبر

---

(8) *تقرير المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، بيجين، 4-15 أيلول/سبتمبر 1995* (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.96.IV.13)، الفصل الأول، القرار 1، المرفقان الأول والثاني.

(9) القراران 226/67 و 243/71.

(10) القرارات 211/44 و 199/47 و 120/50 و 192/53 و 201/56 و 250/59 و 208/62.

(11) القرارات 12/52 باء و 203/52 و 289/64 و 248/73 و 238/74 و 297/74.

2021 و 184/77 المؤرخ 14 كانون الأول/ديسمبر 2022 و 166/78 المؤرخ 19 كانون الأول/ديسمبر 2023 المتعلقة بالأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، وكذلك قرارها 4/76 المؤرخ 28 تشرين الأول/أكتوبر 2021 المتعلق باستعراض أداء نظام المنسقين المقيمين المعاد تنشيطه، بما في ذلك ترتيبات تمويله،

وإذ تشير إلى قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي 25/2022 المؤرخ 22 تموز/يوليه 2022 و 31/2023 المؤرخ 26 تموز/يوليه 2023 و 19/2024 المؤرخ 23 تموز/يوليه 2024، وإلى قراراته السابقة[12]، وإلى الدور الذي يقوم به المجلس في توفير التنسيق والتوجيه لمنظومة الأمم المتحدة لضمان تنفيذ تلك التوجّهات السياساتية على نطاق المنظومة وفقاً لهذا القرار ولقرارات الجمعية العامة ذات الصلة[13]؛

وإذ تشير أيضا إلى قراريها 290/75 باء المؤرخ 25 حزيران/يونيه 2021 و 285/78 المؤرخ 7 حزيران/يونيه 2024، وإلى قراراتها السابقة[14]، وإذ تؤكد من جديد الالتزام بالمشاركة في المتابعة والاستعراض المنهجيين لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وفقا للمبادئ المبينة فيها، وإذ تؤكد أن المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة يضطلع بدور مركزي في الإشراف على شبكة من عمليات متابعة واستعراض خطة عام 2030 على الصعيد العالمي، بالعمل بشكل متّسق مع الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وسائر الهيئات والمنتديات ذات الصلة، وفقا لولاياتها القائمة،

وإذ تسلّم بأن أصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية والمجتمع المدني والقطاع الخاص، يمكن أن يساهموا بشكل إيجابي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وإذ تشجع مساهمتهم في دعم الجهود الإنمائية الوطنية، وفقا للخطط والأولويات الوطنية،

وإذ تحيط علما بتقارير الأمين العام عن تنفيذ قرار الجمعية العامة 233/75 المتعلق بالاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية[15]،

وإذ تحيط علما أيضاً بتقارير رئيسة مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة عن أعمال مكتب التنسيق الإنمائي، بما في ذلك الجوانب التشغيلية والإدارية والمالية لأنشطة المكتب[16]،

وإذ تلاحظ بقلق بالغ ما يتهدد صحة الإنسان وسلامته ورفاهه من أخطار بسبب جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، وكذلك ما تسببت به من تعطيل شديد للمجتمعات والاقتصادات، وما ألحقته من أثر مدمر بحياة الناس وسبل عيشهم، وأن أشد الفئات فقرا وضعفا هي الأكثر تضررا منها، وإذ تؤكد من جديد الطموح للعودة إلى المسار الصحيح لتحقيق أهداف التنمية المستدامة عن طريق وضع استراتيجيات

(12) قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي 5/2013 و 14/2014 و 15/2015 و 15/2019 و 23/2020.

(13) القرارات 162/48 و 227/50 و 270/57 باء و 16/61 و 285/65 و 1/68 و 305/72.

(14) القرارات 288/66 و 290/67 و 1/68 و 299/70 و 298/74.

(15) A/76/75-E/2021/57 و A/76/75/Add.1-E/2021/57/Add.1 و A/77/69-E/2022/47 و A/77/69/Add.1-E/2022/47/Add.1 و A/78/72-E/2023/59 و A/78/72/Add.1-E/2023/59/Add.1 و A/79/72-E/2024/12 و A/79/72/Add.1-E/2024/12/Add.1 و A/79/72/Add.2-E/2024/12/Add.2.

(16) E/2021/55 و E/2022/54 و E/2023/62 و E/2024/5.

للتعافي تتسم بالاستدامة والشمول تعجيلاً بالتقدم صوب تنفيذ خطة عام 2030 تنفيذا كاملا والمساعدة على الحد من خطر وقوع صدمات في المستقبل؛ وإذ تدرك أن جائحة كوفيد-19 تتطلب استجابة عالمية تقوم على وحدة الصف والتضامن وتجديد التعاون المتعدد الأطراف،

وإذ تسلم بالدور الأساسي الذي قامت به الأمم المتحدة لكي توحد بالفعل الإجراءات العالمية المتخذة في سبيل الحد من انتشار كوفيد-19 واحتوائه وتعالج الروابط الحاسمة بين الصحة والتجارة والمالية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وإذ تسلم بأن المرض أثر سلبا على المساعي المبذولة من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030،

وإذ تتطلع إلى قيام الأمين العام بإنشاء فريق خبراء مستقل رفيع المستوى وبدء عملية حكومية دولية تقودها الأمم المتحدة بعد انتهاء عمل فريق الخبراء بشأن مقاييس تكمل مقياس الناتج المحلي الإجمالي أو تتجاوزه، بالتشاور الوثيق مع الدول الأعضاء والجهات المعنية صاحبة المصلحة، مع التسليم بأن وضع مقاييس للتقدم المحرز في مجال التنمية المستدامة تكمل مقياس الناتج المحلي الإجمالي أو تتجاوزه يمكن أن يحسن الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة الإنمائية إلى البلدان المستفيدة من البرامج،

وإذ ترحب باتخاذ قرارها 322/78 المؤرخ 13 آب/أغسطس 2024 بشأن مؤشر الضعف المتعدد الأبعاد،

وإذ ترحب أيضا بالإعلان السياسي الصادر عن المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة الذي عقد تحت رعاية الجمعية العامة (مؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة)[17]، الذي أعاد تأكيد الالتزام بتسريع خطى تنفيذ خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة الواردة فيها،

أولا
مبادئ توجيهية عامة

1 - ***تؤكد مجددا*** ضرورة أن يكون للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية سمات أساسية عدة منها أن تكون شاملة وطوعية ومقدّمة على سبيل المنحة ومحايدة ومتعددة الأطراف وقادرة على تلبية الاحتياجات الإنمائية للبلدان المستفيدة من البرامج بصورة مرنة، وأن يُضطلَع بالأنشطة التنفيذية من أجل التنمية بما يجلب الفائدة للبلدان المستفيدة من البرامج وبناءً على طلبها ووفقا لسياساتها وأولوياتها الإنمائية؛

2 - ***تؤكد*** أنه لا يوجد "نهج واحد يناسب الجميع" إزاء التنمية وتكرر دعوتها منظومة الأمم المتحدة الإنمائية إلى الاستمرار في تعزيز جهودها بطريقة تتسم بالمرونة والشفافية والخضوع للمساءلة وحسن التوقيت والشفافية وتكون متسقة ومنسّقة ومتكاملة ومواصلة السعي إلى تحقيق المواءمة الكاملة للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية على المستوى القطري مع الخطط والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية بغية تعزيز الملكية والقيادة الوطنيتين في جميع مراحل الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لكي تستجيب الكيانات للاحتياجات والأولويات الإنمائية الوطنية وفقا لولاياتها، مع ضمان المشاركة الكاملة لجميع أصحاب المصلحة المعنيين على الصعيد الوطني؛

(17) القرار 1/78، المرفق.

3 - ***تسلّم*** بأن قوة منظومة الأمم المتحدة الإنمائية تكمن في مشروعيتها، على الصعيد القطري، باعتبارها شريكا محايدا وموضوعيا ومتسما بالشفافية لكل البلدان يتمتع بثقتها؛

4 - ***تشدّد*** على أن الحكومات الوطنية هي المسؤولة في المقام الأول عن التنمية في بلدانها وعن القيام، على أساس الاستراتيجيات والأولويات الوطنية، بتنسيق جميع أنواع المساعدة الخارجية، بما فيها المساعدة المقدمة من المنظمات المتعددة الأطراف، من أجل إدماج تلك المساعدة بفعالية في عملياتها الإنمائية؛

5 - ***تسلّم*** بأن الجهود الوطنية ينبغي أن تكملها برامج وتدابير وسياسات عالمية وإقليمية داعمة ترمي إلى توسيع نطاق فرص التنمية المتاحة للبلدان كافة، تعضدها بيئةٌ اقتصادية مواتية تشمل نظما تجارية ونقدية ومالية عالمية متجانسة يدعم بعضها بعضاً، وحوكمة عالمية معززة لشؤون الاقتصاد، مع مراعاة الظروف الوطنية وكفالة احترام مبدأ الملكية الوطنية؛

6 - ***تؤكد مجددا*** ضرورة الاستمرار في تعزيز منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من أجل زيادة اتساق أعمالها وتعزيز كفاءتها وشفافيتها وخضوعها للمساءلة وقدرتها على التصدي على نحو فعال ووفقا لمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه لكل ما نواجهه في عصرنا هذا من تحديات في مجال التنمية، على النحو المبين في خطة التنمية المستدامة لعام 2030[18]، وضرورة أن تواصل المنظومة التكيّف والتعامل مع التحديات الإنمائية المتغيرة والفرص المتاحة للتعاون الإنمائي، بما في ذلك العمل بشكل استباقي على بناء القدرات، لضمان ألا يتخلف أحد عن الركب؛

7 - ***ترحب*** بالتقدّم الذي أحرزته منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في تنفيذ قراري الجمعية العامة 279/72 و 233/75، وتحيط علماً بالتحديات المتبقية، وتتطلع إلى تنفيذ جميع الولايات والأحكام المتعلقة بالإصلاح بشكل كامل وفي غضون الوقت المقرر لها على نحو ما وردت في قرارات الجمعية العامة ذات الصلة[19]؛

8 - ***تكرر دعوتها*** كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أن تواصل، كلّ منها في إطار ولايته، تعميمَ أهداف التنمية المستدامة في وثائق التخطيط الاستراتيجي ووثائق البرامج القطرية الخاصة بها وفي عملها وتقاريرها على جميع المستويات، مع مراعاة أن القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، هو أكبر تحدٍّ يواجه العالم وشرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، وبالتالي ينبغي أن يظل الأولوية العليا والهدف الرئيسي للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة الإنمائية؛

9 - ***تسلّم*** بأن لكل كيان من كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية تجربته وخبرته الخاصة التي يستمدها من ولايته وخططه الاستراتيجية والتي تتسق معها، وتؤكد في هذا الصدد ضرورة تحسين التنسيق والتعاون والكفاءة والتجانس على جميع الأصعدة بطريقة تأخذ في الاعتبار ولاية كلّ من هذه الكيانات ودورَه مع إيلاء الاعتبار للمزايا النسبية، وتعزّز استخدام موارده وخبرته الفريدة على نحو فعال؛

10 - ***تكرر*** دعوتها منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أن تواصل دعم البلدان النامية في جهودها الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً وأهدافها الإنمائية الخاصة وتطلب إلى المنظومة أن تتصدى، في حدود الموارد المتاحة والولايات القائمة، للتحديات الخاصة التي تواجه أكثر البلدان ضعفا،

(18) القرار 1/70.

(19) القرارات 243/71 و 279/72 و 297/74.

ولا سيما البلدان الأفريقية وأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، وأن تلبي الحاجة إلى توجيه اهتمام خاص إلى البلدان التي تمر بحالات نزاع وما بعد انتهاء النزاع وإلى البلدان والشعوب الواقعة تحت الاحتلال الأجنبي وأن تتصدى للتحديات المحددة التي تواجه البلدان المتوسطة الدخل، تمشيا مع خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية[20] وخطة التنمية المستدامة لعام 2030؛

11 - ***تحث*** منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على مواصلة تعزيز دعمها لتنفيذ برنامج عمل الدوحة لصالح أقل البلدان نموا[21]، وخطة عمل أنتيغوا وبربودا للدول الجزرية الصغيرة النامية: إعلان مجدد لتحقيق الازدهار القادر على الصمود[22]، وبرنامج عمل غابوروني للبلدان النامية غير الساحلية للعقد 2024-2034، وكذلك خطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063 وخطة تنفيذها العشرية الثانية، والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا[23]، التي تشكل جميعاً جزءا لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وتهيب بكياناتِ منظومة الأمم المتحدة الإنمائية إلى تضمين وإدماج ما تقدَّم من برامج عمل وإجراءات وخطط بشكل كامل فيما تضطلع به من أنشطة تنفيذية من أجل التنمية؛

12 - ***تؤكد*** أن تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات سيسهم إسهاما حاسما في إحراز تقدم على صعيد جميع أهداف خطة عام 2030 وغاياتها، وتكرر دعوتها جميع كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية إلى مواصلة النهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات بتعزيز تعميم مراعاة المنظور الجنساني والتعجيل به عن طريق التنفيذ الكامل لخطة العمل على نطاق المنظومة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، التي وُضعت تحت قيادة هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، فضلا عن مؤشرات الأداء المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة التي تستخدمها أفرقة الأمم المتحدة القطرية ("سجل أداء فريق الأمم المتحدة القطري - خطة العمل على نطاق المنظومة")، ولا سيما فيما يتعلق بإدارة الأداء والتخطيط الاستراتيجي المراعيين للاعتبارات الجنسانية، وتعزيز جمع وتوافر واستخدام البيانات المصنفة حسب نوع الجنس، والإبلاغ وتتبع الموارد، والاعتماد على الخبرة المتاحة في الشؤون الجنسانية على جميع مستويات المنظومة؛

13 - ***تسلم*** بضرورة القيام، بعد خطة التنمية المستدامة لعام 2030، بتمكين الضعفاء، وتسلم كذلك بأن من تُراعى احتياجاتهم في الخطة يشملون جميع الأطفال والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة، والأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والمسنين وأفراد الشعوب الأصلية، واللاجئين، والمشردين داخليا، والمهاجرين، وتهيب بمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية أن تواصل التركيز بوجه خاص على أشد الناس فقراً وأكثرهم ضعفا وتخلّفا عن الركب؛

14 - ***تطلب*** إلى كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أن تنظر، كل في إطار الولاية المسندة له وحسب الاقتضاء، في استخدام مؤشر الضعف المتعدد الأبعاد، بما في ذلك الموجزات القطرية لأوجه

(20) القرار 313/69، المرفق.

(21) القرار 258/76، المرفق.

(22) القرار 317/78، المرفق.

(23) A/57/304، المرفق.

الضـــعف والقدرة على المجابهة، في برامج عملها وتقاريرها ذات الصـــلة، مع التركيز على البلدان المهتمة باستخدامه، باعتباره مكملا للمقاييس القائمة، تمشيا مع قرار الجمعية العامة 322/78؛

15 - ***تشـــدد*** على أهمية أن توجه منظومة الأمم المتحدة الإنمائية عملية إنشـــاء فريق خبراء مســـتقل رفيع المســـتوى من جانب الأمين العام وبدء عملية حكومية دولية تقودها الأمم المتحدة بعد انتهاء عمل فريق الخبراء بشـأن مقاييس تكمل مقياس الناتج المحلي الإجمالي أو تتجاوزه، وذلك حسـب الاقتضـاء وفي حدود الولايات القائمة؛

16 - ***تهيب*** بكيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وكذلك أفرقة الأمم المتحدة القطرية أن تواصل، كل في إطار ولايته، العمل على نحو تعاوني من أجل التعجيل بتعميم مراعاة اعتبارات الإعاقة على نحو كامل وفعال في منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك عن طريق تنفيذ اســـتراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة والإبلاغ عنها في جميع برامجها وعملياتها، والتشـديد على ضـرورة بذل جهود لتنمية القدرات بهدف تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة والمنظمات التي تمثلهم؛

17 - ***تحث*** الدول الأعضـاء ومنظومة الأمم المتحدة الإنمائية على اسـتكشـاف وتعزيز سـبل جديدة ملموسة لمشاركة الشباب مشاركة كاملة وفعالة ومنظمة ومستدامة في تنفيذ خطة عام 2030؛

18 - ***تقر*** بالدور الإيجابي الذي يمكن أن تؤديه التنمية المســـتدامة في التخفيف من العوامل المسبّبة للنزاعات ومخاطر الكوارث والأزمات الإنسانية وحالات الطوارئ المعقّدة، وتقر أيضاً بأن الاستجابة الشاملة على نطاق المنظومة ككل، بما في ذلك توثيق التعاون وزيادة الاتساق والتنسيق والتكامل بين التنمية والحد من مخاطر الكوارث والعمل الإنساني والحفاظ على السلام، هي أمر أساسي لتلبية الاحتياجات وبلوغ أهداف التنمية المستدامة بأقصى قدر من الكفاءة والفعالية؛

19 - ***تشـــدّد*** على أهمية الإدارة القائمة على النتائج، داخل الكيانات وفيما بينها وعلى جميع مستويات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، بوصف تلك الإدارة عنصرا أساسيا للمساءلة يمكن أن يسهم في جملة أمور منها تحقيق أهداف التنمية المسـتدامة وغاياتها، وتطلب إلى منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وكل كيان من كياناتها مواصلة تعزيز الإدارة القائمة على النتائج، مع التركيز على النتائج الإنمائية الطويلة الأجل ووضـع منهجيات مشـتركة للتخطيط والإبلاغ عن النتائج، بما في ذلك فيما يتعلق بالأنشـطة الخاصـة بكل وكالة، وعن الأنشـطة المشـتركة بين الوكالات وتلك التي تنفذها الوكالات معا، وتحسـين الأطر المتكاملة للنتائج والموارد حســـب الاقتضـــاء، والترويج لثقافة قائمة على تحقيق النتائج في كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية؛

20 - ***تلاحظ*** أهمية المســـاهمة التي تقدمها منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بهدف دعم الجهود الحكومية الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المســـتدامة، وعدم ترك أحد خلف الركب، على أســـاس الاحترام الكامل لحقوق الإنسـان، بما في ذلك الحق في التنمية، وتؤكد في هذا الصـدد أن جميع حقوق الإنسـان هي حقوق عالمية مترابطة ومتشابكة وغير قابلة للتجزئة؛

21 - ***تدعو*** إلى تنفيذ الاقتراح المتعلق بخطة تحفيز أهداف التنمية المســـتدامة من أجل توفير تمويل إضـــافي لتحقيق الأهداف، مع التســـليم بأن المزيد من التمويل ســـيزيد من تأثير كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، بوصفها شركاء منفذين، لمساعدة البلدان المستفيدة من البرامج في تحقيق التنمية المستدامة؛

ثانيا

الإسهام الذي توفره أنشطة الأمم المتحدة التنفيذية من أجل التنمية

22 - ***تكرر*** دعوتها منظومة الأمم المتحدة الإنمائية إلى مواصلة دعم البلدان، بناءً على طلبها، في التعجيل بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 ومتابعتها واستعراضها، خاصة خلال عقد العمل والإنجاز من أجل التنمية المستدامة، بسبل منها التركيز على معالجة الثغرات والتحديات، بما يشمل تلك التي تكشف عنها الاستعراضات الوطنية الطوعية، مع مراعاة أن أهداف وغايات التنمية المستدامة متكاملة وغير قابلة للتجزئة وعالمية الطابع وتنطبق على الجميع وإيلاءِ الاعتبار الواجب للظروف والقدرات ومستويات التنمية الوطنية التي تختلف من بلد لآخر واحترام السياسات والأولويات الوطنية، وفي هذا الصدد تحثّ منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على القيام بما يلي:

(أ) مواصلة تخصيص الموارد لتحقيق الأهداف الإنمائية للبلدان النامية، ودعم مسعى الوصول أولا إلى من هم أكثر تخلفا عن الركب، مع مراعاة الطابع الشامل والجامع لخطة التنمية المستدامة لعام 2030؛

(ب) كفالة اتباع نهج متسق ومتوازن ومتكامل داخل المنظومة في الدعم الذي تقدمه لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وغاياتها، بما في ذلك أوجه الترابط بينها والعناصر المشتركة بينها وفقا للولاية المنوطة بكل كيان، مع أخذ مزاياه النسبية في الاعتبار ومع مراعاة التحديات الإنمائية المستجدة والحاجة إلى الاستفادة من الدروس المستخلصة وسد الثغرات وتجنب الازدواجية والتداخل وتعزيز النهج المشترك بين الوكالات، في هذا الصدد؛

23 - ***تهيب*** بكيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أن تقوم، مع احترام الأدوار والولايات المسندة إلى كل منها، بتطوير مساهماتها الفريدة وما تحمله من قيمة مضافة في إطار تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 والاستفادة منها في إعداد خططها الاستراتيجية ووثائق التخطيط المماثلة، وتطلب في هذا الصدد إلى كل كيان أن يورد بالتفصيل الكيفية التي يعتزم بها الاستمرار في تقديم الدعم المتسق والمتكامل، مع التركيز بشكل أكبر على الإجراءات والنتائج والاتساق وإحراز التقدم والتأثير في الميدان، على النحو المطلوب في خطة التنمية المستدامة لعام 2030، بتوجيه من مجالس إدارتها وبالتشاور الوثيق معها، ومع مراعاة جملة أمور منها الدروس المستفادة من استعراضات منتصف المدة التي أجرتها، ونتائج هذا القرار، والجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لتلبية احتياجات البلدان المستفيدة من البرامج ومعالجة أولوياتها والتحديات التي تواجهها؛

24 - ***تهيب أيضا*** بكيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أن تواصل تقديم المشورة السياساتية والدعم البرنامجي القائمين على الأدلة والمتكاملين لمساعدة البلدان على تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 ومتابعتها وتقديم التقارير عنها، ولا سيما عن طريق تعميم أهداف التنمية المستدامة في الخطط الوطنية، بسبل منها تعزيز النمو الاقتصادي المستدام والشامل للجميع والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة، وإنهاء الفقر بجميع أشكاله وأبعاده، وتطلب في هذا الصدد إلى المنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية أن يسهموا بخبراتهم وأدواتهم وبرامجهم تمشيا مع ولاية كل منهم ومع خططهم الاستراتيجية ووفقاً لما هو متفق عليه في أطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة وبالتشاور والتنسيق التامين مع الحكومات الوطنية؛

25 - ***تسلّم*** بأن القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، هو أكبر تحد يواجهه العالم وشرطٌ لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، على النحو المبيّن في خطة عام 2030، وتلاحظ مع القلق زيادة الفقر وانعدام الأمن الغذائي في العالم، وتطلب إلى منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أن تعزز الإجراءات الرامية إلى الإسراع بوتيرة التقدّم في مجال القضاء على الفقر والجوع؛

26 - ***تطلب*** إلى الأمين العام أن يضع استراتيجية على نطاق المنظومة لدعم الجهود المبذولة للقضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده، بالتشاور مع الدول الأعضاء، قبل نهاية الدورة الثمانين للجمعية العامة، من أجل تعزيز التنسيق بين جميع كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في هذا الشأن؛

27 - ***تسلّم*** بأن الديناميات السكانية، في عالم متنوع ديمغرافيا، بما في ذلك الاختلافات في وتيرة نمو أو تناقص السكان، وتغير الهياكل العمرية للسكان، والتوسع الحضري، والهجرة الدولية، ستستمر في تشكيل العالم للأجيال الحالية والمقبلة، وتطلب إلى منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أن تدعم الدول الأعضاء، بناء على طلبها وتمشيا مع الأولويات الوطنية، في استجابتها للاتجاهات والحقائق الديمغرافية، مثل النمو السكاني السريع، وانخفاض معدلات الولادات، وشيخوخة السكان، وكذلك في معالجة أوجه الترابط بين القضايا السكانية والتنمية في جميع المناطق، بسبل منها المساعدة في بناء القدرات وتعزيز النظم الإحصائية في البلدان المستفيدة من البرامج؛

28 - ***تطلب*** إلى منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أن تدعم البلدان المستفيدة من البرامج في تنفيذ نظم وتدابير حماية اجتماعية مناسبة على الصعيد الوطني للجميع، بما في ذلك وضع حدود دنيا لها، وتحقيق تغطية واسعة للفقراء والضعفاء بحلول عام 2030؛

29 - ***تهيب*** بكيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية إلى تحليل الدروس المستفادة من خطط التصدي لجائحة كوفيد-19 التي نُفذت على الصعد الوطني والإقليمي والعالمي وتحديد ما اعتراها من ثغرات وتحديات من أجل تحسين التأهب لأي صدمات متصلة بالجوائح قد تحدث في المستقبل والمساعدة، حسب الطلب، في التغلب عليها، بسبل منها التخطيط للطوارئ ونظم معلومات المخاطر والإنذار المبكر، عند الاقتضاء؛

30 - ***تهيب أيضا*** بكيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية إلى تعزيز الشراكات لضمان استفادة البلدان النامية على نحو عادل وميسور التكلفة من التدابير والمنتجات والتكنولوجيات المتصلة بالصحة اللازمة للتعامل مع الصدمات الحالية والمحتملة المتعلقة بالجوائح في المستقبل، بوسائل منها التمويل، وتعزيز النظم الصحية، وبناء القدرات، ونقل التكنولوجيا والمعرفة المتعلقة بالتصنيع والإنتاج المحليين والإقليميين للتدابير الطبية المضادة، بما في ذلك الأدوية واللقاحات والعلاجات والتشخيص، والتكنولوجيات الصحية والمنتجات الصحية الأخرى في البلدان النامية؛

31 - ***تسلّم*** بمساهمة الأمم المتحدة في تعزيز جميع حقوق الإنسان من أجل التنمية المستدامة، وتهيب بجميع كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أن تقوم، وفقاً لولاية كل منها، بمساعدة الحكومات بناء على طلبها وبالتشاور معها، في جهودها الرامية إلى احترام واجباتها والتزاماتها في مجال حقوق الإنسان بموجب القانون الدولي وإعمالها، باعتبارها أداة حاسمة لتفعيل التعهد بعدم ترك أحد خلف الركب؛

32 - ***تهيب*** بكيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية إلى دعم البلدان المستفيدة من البرامج التي هي أطراف في اتفاق باريس في تنفيذها للاتفاق، حسب الاقتضاء ووفقا لسياساتها وخططها وأولوياتها واحتياجاتها الإنمائية الوطنية، ولا سيما مساهماتها المحددة وطنيا وخططها الوطنية للتكيف، وكذلك القرارات

المتفق عليها والمتفاوض عليها على الصعيد الحكومي الدولي الصادرة عن مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ ومؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في اتفاق باريس، بما في ذلك القرارات المعتمدة في إطار "توافق آراء الإمارات العربية المتحدة"؛

33 - ***تلاحظ مع التقدير*** الجهود التي يبذلها الأمين العام وتشجعه على مواصلة كفالة التنفيذ الكامل والفعال، على نطاق منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، بما في ذلك وكالاتها المتخصصة وصناديقها وبرامجها، للنهج الاستراتيجي لمنظومة الأمم المتحدة إزاء العمل المتعلق بتغير المناخ وكذلك إطار الاستراتيجيات البيئية على نطاق منظومة الأمم المتحدة، وتطلب إلى الأمين العام أن يقدم الدعم الكافي، في حدود الموارد المتاحة، لتنفيذ استراتيجية المياه والصرف الصحي على نطاق منظومة الأمم المتحدة، وفقا للسياقات والاحتياجات والأولويات الوطنية، ولا سيما في البلدان النامية؛

34 - ***تهيب*** بكيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أن تحسّن، بناءً على طلب الحكومات الوطنية ومع مراعاة الولاية المنوطة بكل منها، الدعم الذي تقدمه، بما في ذلك عند الاقتضاء بالشراكة مع الجهات المعنية صاحبة المصلحة، فيما يتعلق بتعزيز حشد وسائل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة من جميع المصادر بما يتمشى مع خطة عام 2030 وخطة عمل أديس أبابا، بسبل منها بناء القدرات، وتقديم المشورة السياساتية والدعم البرنامجي المتكاملين، وتوفير المساعدة التقنية، وتوفير بيانات عالية الجودة وحسنة التوقيت وموثوقة ومصنفة، وتقديم الدعم المعياري، وتقديم الدعم إلى المؤسسات الوطنية، والاستفادة من الشراكات وتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار وفقا للسياسات والخطط والأولويات والاحتياجات الإنمائية الوطنية؛

35 - ***تؤكد*** على أهمية إضفاء الطابع المحلي على أهداف التنمية المستدامة، وتهيب بكيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أن تحسن، عند الاقتضاء بناء على طلب الحكومات الوطنية، وتمشيا مع السياسات والخطط والأولويات الإنمائية الوطنية، الدعم الذي تقدمه لبناء وتطوير وتعزيز المؤسسات والقدرات الوطنية ودون الوطنية والمحلية، بسبل منها تقديم دعم مخصص ومتكامل وإدماج عناصر تنمية القدرات المناسبة في البرامج والمشاريع ذات الصلة؛

36 - ***تشدد*** على ضرورة أن يكون تعزيز بناء القدرات فيما يتعلق بالتنمية المستدامة قائماً على احتياجات البلدان وتدعو في هذا الصدد إلى تعزيز التعاون في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار، بما في ذلك التعاون بين بلدان الشمال والجنوب والتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي والإقليمي والدولي، وتكرر التأكيد على أهمية تنمية الموارد البشرية، بما يشمل التدريب وتبادل التجارب والخبرات ونقل المعارف وتقديم المساعدة التقنية لبناء القدرات، وهو ما ينطوي على تعزيز القدرات المؤسسية، بما فيها القدرات في مجالات التخطيط والإدارة والرصد والتقييم؛

37 - ***تشجع*** كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على القيام، كلٌ في إطار ولايته، بدعم البلدان المستفيدة من البرامج، بناء على طلبها وتمشيا مع الأولويات والاحتياجات والخطط الوطنية، لتسخير التكنولوجيات الرقمية من أجل تسريع وتيرة تحقيق أهداف التنمية المستدامة وسد الفجوات الرقمية من خلال جملة تدابير منها تعزيز الاتصال الشامل والميسور التكلفة والمجدي، وتوسيع نطاق تنمية القدرات الرقمية، ودعم البنية التحتية العامة الرقمية القادرة على الصمود والمأمونة والشاملة للجميع والقابلة للتشغيل البيني، وتعزيز المنافع العامة الرقمية وسلامة المعلومات، وتسخير الذكاء الاصطناعي من أجل التنمية المستدامة، وهي تدابير يمكن أن تدعم جهود البلدان المستفيدة من البرامج لتنفيذ التعاهد الرقمي العالمي، حسب

الاقتضـــاء، مع التســـليم أيضـــا بالحاجة إلى زيادة التعاون والتمويل الدوليين لتنمية القدرات الرقمية وتعزيز الاستعداد الرقمي، لا سيما في البلدان النامية؛

38 - ***تهيب*** بمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية أن تزيد التركيز، في ســـياق دعمها للبلدان المســـتفيدة من البرامج، على تنمية القدرات الوطنية في مجالات تخطيط التنمية وجمع وتحليل البيانات المصنفة حسب الدخل، ونوع الجنس، والسن، والانتماء العرقي والإثني، والوضع من حيث الهجرة، والإعاقة، والموقع الجغرافي وغيرها من الخصائص ذات الأهمية في السياقات الوطنية، ووضع الخطط لتطوير البيانات القطاعية والتنفيذ والإبلاغ والرصد والتقييم، مع الاهتمام بسد الثغرة في جمع البيانات وتحليلها وتحقيق تكامل فعال بين الأبعاد الاقتصادية والبيئية والاجتماعية للتنمية المستدامة، وتسلّم في هذا الصدد بضرورة أن تتاح للبلدان النامية إمكانية الاســـتفادة من موارد منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، بما في ذلك قاعدة المعارف والخبرات المتوافرة لدى جميع الوكالات المقيمة منها وغير المقيمة؛

39 - ***تؤكد*** من جديد الدور المحوري للحكومات في المســاهمة في عمل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، مع الإقرار بأن الشركاء في التنمية والجهات المعنية صاحبة المصلحة، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية والمجتمع المدني والقطاع الخاص، يمكنها أن تدعم بشـــكل إيجابي جهود التنمية الوطنية وأن تساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتطلب إلى منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أن تواصل مساندة البلدان المســـتفيدة من البرامج في تكوين شـــراكات قوية تســـخرها لتنفيذ أهدافها وفقاً للســـياســـات والخطط والأولويات والاحتياجات الإنمائية الوطنية، بغية الإســـراع بالتقدم اللازم لتحقيق أهداف التنمية المســـتدامة وصولا به إلى النطاق والوتيرة اللذين يكفلان بلوغ تلك الأهداف بحلول عام 2030؛

40 - ***تكرر التأكيد*** على أن كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية ينبغي أن تعزز دعمها للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، بناءً على طلب من البلدان النامية وفي إطار يكفل امتلاك هذه البلدان وقيادتها لزمام الأمور، من خلال نهج يُتبع على نطاق المنظومة، مع إيلاء الاعتبار لولاية كل منها ولمزاياها النسـبية، ومع مراعاة أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب مكمِّل للتعاون بين الشـمال والجنوب لا بـديلا عنـه، تمشـــياً مع وثيقتي نيروبي[24] وبوينس آيرس[25] الختـاميتين الصـــادرتين عن مؤتمري الأمم المتحدة الرفيعي المســـتوى المعنيين بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب المعقودين في عامي 2009 و 2019 على التوالي؛

41 - ***تهيب*** بكيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية إلى مواصـــلة إدماج التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، حسب الاقتضاء، في أطرها الاستراتيجية وفي أدوات التخطيط التي تستخدمها، وتحثها على رصد ما يكفي من الموارد المالية المكرّسة لدعم وتيسير التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي؛

42 - ***تهيب أيضا*** بكيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أن تستفيد من مزاياها النسبية، في امتثال تام لولاية كل منها، لمواصـلة تعزيز التعاون والتآزر والتنسـيق مع جهود المسـاعدة الإنسـانية وجهود بناء السلام على الصعيد الوطني في البلدان التي تواجه حالات طوارئ إنسانية، بما في ذلك حالات الطوارئ المعقدة، وفي البلدان التي تمر بحـالات نزاع وما بعد انتهاء النزاعات، بما في ذلك من خلال الإجراءات الخاصـــة بكل وكالة والتعاون المشـــترك بين الوكالات على الصـــعيد القطري، في امتثال تام لولاية كل من

(24) القرار 222/64، المرفق.

(25) القرار 291/73، المرفق.

كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، التي تسهم في تحقيق نتائج جماعية على أساس التحليل الذي يجري وضعه بشكل مشترك وعلى نحوٍ واعٍ بالمخاطر، والتخطيط والإجراءات المتماسكة والمتكاملة من أجل تشجيع المزيد من الاعتماد على الذات والمرونة وتعزيز التنمية، وفقاً للخطط والاحتياجات والأولويات الوطنية، وفي هذا الصدد:

(أ) تشدّد مرة أخرى على أن الحاجة قائمةٌ، في البلدان التي تواجه حالات طوارئ إنسانية، إلى العمل في إطار من التعاون من أجل تجاوز طور المساعدة القصيرة الأجل والتوجه نحو الإسهام في تحقيق مكاسب إنمائية طويلة الأجل، بسبل منها المشاركة، حيثما أمكن ذلك، في تحليل المخاطر المشتركة وإجراء تقييمات للاحتياجات والاستجابة التدريبية ووضع إطار زمني متسق متعدد السنوات، بهدف الحد من الاحتياجات وأوجه الضعف والمخاطر مع مرور الوقت، وذلك امتثالا للقانون الدولي وتمشيا مع قرار الجمعية العامة 182/46 المؤرخ 19 كانون الأول/ديسمبر 1991 ومرفقه وجميع القرارات اللاحقة التي أصدرتها الجمعية العامة بشأن الموضوع، بما في ذلك قرارها 118/74 المؤرخ 16 كانون الأول/ديسمبر 2019، والاحترام الكامل للمبادئ الإنسانية عند تقديم المساعدة الإنسانية، ووفقاً للخطط والأولويات الوطنية، مع التأكيد على ضرورة ألا يؤثر ذلك سلباً في الموارد اللازمة للتنمية؛

(ب) تشدّد مرة أخرى على أن التنمية هدف محوري في حد ذاته وأن العمل الإنمائي الذي تقوم به كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في البلدان التي تمر بحالات نزاع وما بعد انتهاء النزاع يمكن أن يسهم في بناء السلام والحفاظ عليه، وفقا للخطط والاحتياجات والأولويات الوطنية وفي إطار احترام مبدأ الملكية الوطنية، وتؤكد في هذا الصدد الحاجة إلى تحسين التنسيق والتآزر بين الوكالات بهدف تعظيم الآثار المستدامة المترتبة على الدعم المقدّم لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وزيادة نتائج ذلك الدعم وتعزيز فعاليته إلى أقصى حد، مع التشديد على ضرورة ألا يؤثر ذلك سلباً في الموارد اللازمة للتنمية؛

(ج) تطلب إلى اللجنة التوجيهية المشتركة للنهوض بالتعاون في المجالين الإنساني والإنمائي أن تعقد جلسات إحاطة منتظمة مع الدول الأعضاء بشأن أعمالها؛

43 - ***تسلم*** بالتقدم المحرز في تعميم مراعاة الحد من مخاطر الكوارث في الدعم السياساتي والتشغيلي المتكامل الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة الإنمائية إلى الحكومات، وتطلب إلى الكيانات ذات الصلة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية أن تقوم، بالتشاور مع الحكومات المضيفة وتمشيا مع السياسات والأولويات والاحتياجات الوطنية، بإيراد مسألة الحد من مخاطر الكوارث بالتفصيل في التحليل القطري المشترك وفي وثائق الأمم المتحدة المتعلقة بالتخطيط والبرمجة، بما في ذلك إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة[26]، وفهم مخاطر الكوارث، وتعزيز إدارة مخاطر الكوارث للتحكم فيها، والاستثمار في الحد من مخاطر الكوارث من أجل القدرة على الصمود، وتعزيز التأهب للكوارث من أجل الاستجابة الفعالة وإعادة البناء بشكل أفضل في مجالات الإنعاش وإعادة التأهيل وإعادة الإعمار، مع التسليم بالجهود الجارية التي يبذلها الائتلاف من أجل إنشاء بنى تحتية قادرة على الصمود في وجه الكوارث، وشراكة الإجراءات المبكرة القائمة على الوعي بالمخاطر، والمبادرة المتعلقة بنظم الإنذار المبكر للجميع، والمبادرة المتعلقة بالمخاطر المناخية ونظم الإنذار المبكر، وتشجع منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على دعم البلدان المستفيدة من البرامج في تنفيذ نظم الإنذار المبكر بالأخطار المتعددة؛

(26) أو ما شابهه من أطر التخطيط.

44 - ***تهيب*** بمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية أن تحسن وتضمن تقديم الدعم والمساعدة إلى البلدان المستفيدة من البرامج، بناءً على طلبها، من أجل تطوير قدراتها الوطنية على ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع من أجل تحقيق التنمية المستدامة، بما يشمل التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة والتعلّم عن بُعد، وتحقيق الغايات ذات الصلة بذلك المشمولة بأهداف التنمية المستدامة، وتسلّم بأن التعليم، بما في ذلك تعليم الفتيات، عاملٌ رئيسي محفّز للتنمية وبأنه يساهم في تحقيق جميع الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها أهداف التنمية المستدامة، وفي تنمية الطاقات البشرية والقضاء على الفقر وتشجيع مزيد من التفاهم بين الشعوب؛

45 - ***تشجع*** كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، وفقا لولاية كل منها، على مساعدة الحكومات على اتخاذ إجراءات لمنع جميع أشكال العنف والتمييز ضد النساء والفتيات والقضاء عليها، بما في ذلك من خلال تعزيز الآليات المؤسسية والأطر القانونية، ومن خلال النُهج المتعددة القطاعات والمنسقة، ودعم الحكومات، بناء على طلبها، لاعتماد تدابير محددة لحماية الفقراء والنساء والشباب والأطفال من جميع أشكال العنف والتمييز؛

46 - ***تلاحظ مع التقدير*** الدعم الذي تقدمه كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية إلى أقل البلدان نموا في تنفيذ برنامج عمل الدوحة، وتحث كيانات المنظومة الإنمائية على مواصلة تعميم مراعاة برنامج العمل في عملها؛

47 - ***تسلّم*** بأن الدول الجزرية الصغيرة النامية لا تزال تشكّل حالة خاصة في مجال التنمية المستدامة وتهيب، في هذا الصدد، بالكيانات المعنية في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أن تكفل تعميم مراعاة خطة عمل أنتيغوا وبربودا للدول الجزرية الصغيرة النامية والمسائل المتصلة بالدول الجزرية الصغيرة النامية في عملها، بما في ذلك على المستويات الوطني والإقليمي والعالمي، وأن تواصل تقديم الدعم إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية، بناءً على طلبها، من أجل التصدي لما يعتريها من أوجه ضعف اقتصادية واجتماعية وبيئية محددة، على النحو المبين في خطة عمل أنتيغوا وبربودا، وذلك عن طريق تعزيز مبادرات المساعدة التقنية والتوجيه السياساتي وأنشطة تصميم البرامج بما يتسق مع ولاية كل منها، وبالتعاون مع المؤسسات والصناديق والمرافق ذات الصلة؛

48 - ***تسلم أيضا*** بأن أفريقيا تواجه تحديات واحتياجات إنمائية خاصة، وتهيب بمنظومة الأمم المتحدة إلى تعزيز جودة مساعدتها وشراكتها ونوعية الجهود الإقليمية المنسقة التي تبذلها في القارة وأن توائم دعمها للاحتياجات والأولويات الخاصة للمنطقة الأفريقية، مع التركيز بوجه خاص على جملة أمور منها تحسين البيانات والإحصاءات، وتعزيز التحول والتنويع الاقتصاديين، وتسخير العائد الديمغرافي، وتعزيز التعليم الجيد والنظم الصحية الجيدة، والاستفادة من التكنولوجيات الجديدة لتحقيق التنمية الشاملة، وتسريع الحصول على الطاقة وعملية التحول في مجال الطاقة، وتعزيز الاستثمار في العمل المناخي، وتمويل التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه في أفريقيا، وتنفيذ إطار عمل الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بشأن تنفيذ خطة عام 2063 وخطة التنمية المستدامة لعام 2030، وفي هذا الصدد، تدعو منظومة الأمم المتحدة الإنمائية إلى دعم خطة التنفيذ العشرية الثانية (2024–2033) لخطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063؛

49 - ***ترحب*** بانعقاد مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بالبلدان النامية غير الساحلية في غابوروني، وتتطلع إلى التنفيذ الكامل لبرنامج عمل غابوروني للبلدان النامية غير الساحلية للعقد

2024-2034، الذي يشكل جزءا لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة لعام 2030 ويهدف إلى التعجيل بالتنمية المستدامة والقدرة على التكيف في البلدان النامية غير الساحلية، وتهيب بكيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية إلى المشاركة بنشاط في تنفيذ برنامج العمل واستعراضه على الصعيد الوطني ودون الإقليمي والإقليمي والعالمي، بالتعاون الوثيق والشراكة مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين، وإدماج برنامج العمل في خططها الاستراتيجية وبرامج عملها السنوية، وتهيب أيضا بكيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية إلى دعم المنسقين المقيمين في البلدان النامية غير الساحلية ومساعدتهم في تعميم مراعاة برنامج عمل غابوروني في التخطيط الإنمائي على الصعيد القطري بطريقة منسقة ومتماسكة؛

50 - ***تهيب*** بمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية أن تواصل تطوير وتقديم دعم مصمم خصيصا للبلدان المتوسطة الدخل على نحو يتصدى للتحديات الخاصة التي تواجهها مع مراعاة تنوعها، وتقر بأن هناك حاجة إلى تحول من النموذج التقليدي للدعم المباشر وتقديم الخدمات إلى زيادة التركيز على التقييم الدقيق والمتعدد الأبعاد لاحتياجاتها، وإسداء المشورة المتكاملة العالية الجودة في مجال السياسات، وتعزيز المؤسسات، وتنمية القدرات ودعم الاستفادة من الشراكات والتمويل، وتهيب أيضا بمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية أن تدفع قدما بجهود وضع خطة استجابة محددة وشاملة مشتركة بين الوكالات على نطاق المنظومة للبلدان المتوسطة الدخل، مع الإحاطة علماً بعملية المسح التي أجراها الأمين العام وتوصياته، الرامية إلى معالجة الطابع المتعدد الأبعاد للتنمية المستدامة بشكل أفضل وتيسير التعاون في مجال التنمية المستدامة وتقديم الدعم المنسق والشامل للبلدان المتوسطة الدخل، وتدعو رئيسة مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة إلى النظر، بالتشاور مع الدول الأعضاء، في تعيين جهة تنسيق للبلدان المتوسطة الدخل؛

51 - ***تسلم*** بأن العمل التطوعي يمكن أن يشكل وسيلة فعالة تشمل عدة قطاعات من أجل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وتشجع منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على أن تواصل، بالشراكة مع الدول الأعضاء والمجتمع المدني والقطاع الخاص، دعم هذه الجهود والنهوض بتهيئة بيئة مواتية للعمل التطوعي والمتطوعين، لا سيما المتطوعين من البلدان النامية، لتعزيز استدامة نتائج التنمية؛

ثالثا

تمويل الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية

52 - ***تسلّم*** بما لخطة التنمية المستدامة لعام 2030 من طابع متكامل يتطلب نهجا تمويليا أكثر استدامة، وتؤكد ضرورة أن يكون التمويل المتأتي من التبرعات كافياً من حيث الكم والنوع لمواصلة دعم الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التنمية والحاجة إلى تحسين ممارسات التمويل بحيث يصبح التمويل المتأتي من التبرعات أكثر شفافية ومرونة وفعالية وكفاءة، مع زيادة إمكانية التنبؤ به والابتعاد عن تخصيصه لأغراض محددة والنهوض باتساقه مع الأولويات والخطط الوطنية للبلدان المستفيدة من البرامج، على نحو ما يعكسها إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة[27]، ومع الخطط الاستراتيجية لصناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة والولايات المنوطة بها، من أجل تمكين منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من العمل على جميع المستويات بصورة متسقة ومنسقة وناجعة وبشكل متكامل حيثما كان ذلك مناسباً، على نحو يحد من ازدواجية جهودها ويزيد من أثر أنشطتها؛

(27) أو ما شابهه من أطر التخطيط.

53 - ***تؤكد*** أن الموارد الأساسية تشكّل، بفضل طبيعتها غير المقيدة، الركيزة التي تقوم عليها الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التنمية، وتعرب في هذا الصدد عن قلقها إزاء الانخفاض المستمر والمتسارع في مقدار المساهمات الأساسية التي قُدمت إلى كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على مدى السنوات الأخيرة؛

54 - ***تنوه*** بالجهود التي تبذلها البلدان المتقدمة النمو لزيادة الموارد المخصصة لأغراض التنمية، بما في ذلك التزامات بعض البلدان المتقدمة النمو بزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية، وتعرب عن القلق إزاء عدم وفاء معظم البلدان بالتزاماتها المتصلة بالمساعدة الإنمائية الرسمية، بما فيها التزامات العديد من البلدان المتقدمة النمو بتحقيق هدف تخصيص 0,7 في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية وهدف تخصيص 0,15 في المائة إلى 0,20 في المائة لأقل البلدان نموا، وتحث البلدان المتقدمة النمو التي لم تبذل بعد جهودا عاجلة ملموسة في هذا الصدد على القيام بذلك وفقا لالتزاماتها؛

55 - ***تشير*** إلى تفعيل مصرف التكنولوجيا لأقل البلدان نموا، وتدعو في هذا الصدد الدول الأعضاء، وكذلك المنظمات الدولية والمؤسسات والقطاع الخاص، إلى تقديم التبرعات المالية والمساعدة التقنية لضمان تنفيذه تنفيذا تاما وفعّالا، وتحثّ منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية الأخرى ذات الصلة على العمل بشكل منسق من أجل تقديم الدعم لأنشطة مصرف التكنولوجيا، مع احترام الأحكام ذات الصلة من الاتفاقات المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية؛

56 - ***تكرر دعوتها*** إلى تعزيز المساءلة والشفافية والكفاءة والفعالية في تمويل الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التنمية بغية تحفيز المساهمات المقدمة من البلدان المانحة والمساهمين الآخرين، وتهيب بصناديق الأمم المتحدة وبرامجها والوكالات المتخصصة أن تواصل نشر بيانات عن تدفقات التمويل في الوقت المناسب تكون متسقة وقابلة للتحقّق منها، وأن تواصل كذلك زيادة التعريف بالجهات المساهمة على جميع المستويات، بما في ذلك عن طريق إتاحة المعلومات عن مقدمي التمويل العالمي المرن للمُمثّلين القطريين للصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة المعنية؛

57 - ***تحث*** صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة على كفالة عدم تحويل الأموال الموجهة للأنشطة البرنامجية الإنمائية أو إعادة تخصيصها للعمليات الداخلية أو الأنشطة البرنامجية غير الإنمائية، لأن ذلك قد يكون له أثر ضار على خطة التنمية في البلدان المستفيدة من البرامج؛

58 - ***تحث*** البلدان المانحة، كما تشجع الجهات المساهمة الأخرى، على الاستمرار في تقديم مساهماتها الأساسية لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية، وبخاصة صناديقها وبرامجها ووكالاتها المتخصصة، وزيادة هذه المساهمات بشكل كبير والمساهمة على أساس متعدد السنوات وبطريقة مستمرة يمكن التنبؤ بها، وتشجّع الدول الأعضاء على الحفاظ على المساهمات الأساسية في حالة وجود قيود مالية؛

59 - ***تلاحظ*** أن الموارد غير الأساسية تشكّل مساهمة هامة في قاعدة الموارد العامة للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التنمية، باعتبارها عنصرا مكملا للموارد الأساسية وليس بديلا عنها وأن هذه الموارد ينبغي أن تدعم الأولوياتِ البرنامجية التي تنظمها الهيئات والعمليات الحكومية الدولية وأن تكون متوائمة معها، وتلاحظ أيضاً أن الموارد غير الأساسية تطرح تحدياتٍ خاصة بها حيث يمكن أن ترفع تكلفة المعاملات و/أو تزيد من التشتت والتنافس غير المثمر والتداخل فيما بين الكيانات

و/أو تثبط الجهود الرامية إلى التركيز على الأولويات وتحديد الموقف الاستراتيجي وتحقيق التجانس على نطاق المنظمة، وفي هذا الصدد:

(أ) تحث البلدان المانحة وتشجع المساهمين الآخرين الذين يقدمون مساهمات غير أساسية على جعلها أكثر مرونة واتساقا مع إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة[28]، وكذلك مع الخطط الاستراتيجية لصناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة على النحو الذي وافقت عليه مجالس إدارتها على الصعيد الحكومي الدولي، وأن تفعل ذلك في بداية فترة التخطيط السنوي، ويفضل أن يكون ذلك لمدة عدة سنوات، وأن تمنح الأولوية لآليات التمويل المجمعة والمواضيعية والمشتركة المطبقة على جميع المستويات، وأن تقتصر في تخصيص الموارد على الأنشطة وفقا للأولويات والخطط الوطنية للبلدان المستفيدة من البرامج؛

(ب) تحث كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على مواصلة اتخاذ خطوات فعالة لتعزيز مساءلتها أمام الدول الأعضاء وبناء ثقتها، وذلك بوسائل منها تعزيز المساءلة والشفافية في النتائج والإبلاغ الواضح عن احتياجات التمويل والنفقات، وتوفير رؤية واضحة بشأن ما يتحقق من نتائج وأثر من خلال التمويل الأساسي والمرن، وتعزيز أوجه الكفاءة المحققة داخل الكيانات وفيما بينها لزيادة الموارد المخصصة للبرامج بدلا من التكاليف الإدارية؛

60 - ***تحث*** كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على مواصلة تعزيز الشفافية والمساءلة في آليات التمويل الجماعي المشترك بين الوكالات، فضلا عن مواصلة تطوير الصناديق المجمعة الجيدة التصميم باعتبارها عنصرا مكملا للصناديق الخاصة بالوكالات، بحيث تعكس وتدعم الأهداف المشتركة والقضايا الشاملة لصناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة، وتحث كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على تعزيز مشاركتها، حسب الاقتضاء، في آليات التمويل هذه؛

61 - ***تحث أيضا*** كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على أن تواصل، عن طريق مجالس إدارتها، اتخاذ خطوات ملموسة تعالج بها على أساس مستمر مسألةَ انخفاض مقدار المساهمات الأساسية وتزايد الاختلال بين الموارد الأساسية والموارد غير الأساسية، وذلك بوسائل منها على سبيل المثال لا الحصر:

(أ) بحث الخيارات المتاحة بشأن كيفية تحفيز البلدان المانحة والبلدان الأخرى القادرة على المساهمة والجهات المساهمة الأخرى من أجل كفالة مستوى كاف يمكن التنبؤ به من التمويل الأساسي والتمويل غير الأساسي على أساس متعدد السنوات، بما في ذلك تعزيز الإبلاغ عن النتائج البرنامجية وإثباتها؛

(ب) القيام، في سياق الأطر المتكاملة للنتائج والموارد، بتحديد مستوى الموارد الكافية لتحقيق النتائج المتوقعة ضمن خططها الاستراتيجية، بما في ذلك تكاليف الدعم الإداري والتنظيمي والبرنامجي؛

(ج) بحث الخيارات المتاحة لتوسيع وتنويع قاعدة الجهات المانحة بهدف تقليص اعتماد المنظومة على عدد محدود من الجهات المانحة؛

62 - ***ترحب*** باتفاق التمويل الجديد والمعاد تنشيطه، مع ملاحظة طابعه الطوعي، وتُشجّع جميع الدول الأعضاء وكيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على الإسهام في تنفيذه بالكامل وبفعالية وعلى

(28) أو ما شابهه من أطر التخطيط.

مواصلة الحوار ضمن أطر شتى منها مجالس الإدارة المعنية من أجل إحراز تقدّم مشترك نحو الوفاء بالتزاماتها وفق اتفاق التمويل للمساعدة على تحقيق نتائج إنمائية على أرض الواقع، مع مراعاة التقدم المحرز حتى الآن في وفاء جميع الأطراف بالتزاماتها وفق اتفاق التمويل الأول؛

63 - ***تؤكّد من جديد*** مبدأ استرداد التكاليف بالكامل، بمعدل تناسبي من الموارد الأساسية والموارد غير الأساسية، وبالتالي تجنّب استخدام الموارد الأساسية أو العادية لدعم الأنشطة الممولة من الموارد غير الأساسية أو الخارجة عن الميزانية، وتُكرّر طلبها إلى منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بأن تحلّل وتبحث بشكل تعاوني الخيارات المتاحة لوضع سياسات منسّقة ومتمايزة بشأن استرداد التكاليف، استنادا إلى منهجيات مشتركة لتصنيف التكاليف واستردادها، وتدعو مجالس الإدارة المعنية إلى استعراض المقترحات القائمة على الأدلة، المقدّمة من كياناتها، بشأن استحداث سياسات مستكملة في مجال استرداد التكاليف، وتحثّ الكيانات المعنية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية والدولَ الأعضاء وسائر الأطراف المساهمة على الامتثال للسياسات المتّفق عليها في مجال استرداد التكاليف؛

64 - ***تؤكد من جديد أيضا*** أن للتمويل العام الدولي، بما في ذلك المساعدة الإنمائية الرسمية، دورا هاما يتمثّل في تحفيز تعبئة الموارد الإضافية من المصادر الأخرى، العامة منها والخاصة، وأيضا في مساعدة البلدان على تهيئة البيئات المحلية المواتية، وتوفير الخدمات العامة الأساسية، وإتاحة التمويل الإضافي عن طريق التمويل المختلط أو المجمّع وتخفيف المخاطر، ولا سيما من أجل الاستثمار في الهياكل الأساسية وغيره من الاستثمارات التي تدعم تنمية القطاع الخاص؛

65 - ***تحث*** منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على حشد مصادر التمويل المتعددة، ومواصلة استكشاف وتنفيذ نهج التمويل المبتكرة، وتعميق الشراكات مع الجهات المعنية الأخرى، بهدف تنويع المصادر المحتملة للتمويل، ولا سيما التمويل الأساسي، اللازم للأنشطة التنفيذية المضطلع بها من أجل التنمية، بما يتماشى مع أحكام هذا القرار ومع أولويات وخطط البلدان المستفيدة من البرامج، وتشجع في هذا الصدد كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على تبادل المعارف وأفضل الممارسات بشأن سبل تحفيز أساليب التمويل المبتكرة، مع الأخذ في الاعتبار تجارب المؤسسات المتعددة الأطراف الأخرى، وإدراج هذه المعلومات ضمن تقاريرها المالية المقدمة بانتظام؛

66 - ***تسلّم*** بضرورة مواصلة دعم إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة من خلال الزيادة بقوة في تعبئة وتوزيع الموارد المشتركة لفائدة للبرامج المشتركة على الصعيد القطري، وذلك بوسائل منها تقديم الحوافز من أجل العمل المشترك على تعبئة الموارد وبرمجتها، وتؤكد الحاجة إلى بذل جهود تُفضي إلى الأخذ بنهج متكامل للتمويل على الصعيد القطري، حسب الاقتضاء، مع إيلاء الاحترام الواجب لمختلف الولايات المنوطة بالمنظمة وأساليب عملها؛

67 - ***تعرب عن قلقها البالغ*** إزاء مقدار الإنفاق على الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية في أقل البلدان نموا، الذي ظلّ ثابتا في حدود 48 في المائة من مجموع المخصّصات، وتحث منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على مواصلة إيلاء الأولوية لتخصيص الاعتمادات لأقل البلدان نموا، مع التأكيد من جديد على أن أقل البلدان نموا تحتاج، باعتبارها مجموعة البلدان الأشد ضعفا، إلى دعم عالمي معزّز من أجل التغلب على التحديات الهيكلية التي تواجهها في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وتطلب إلى منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أن تزود البلدان التي في

سبيلها إلى الخروج من قائمة تلك البلدان بالمساعدة اللازمة لصياغة وتنفيذ استراتيجياتها الانتقالية الوطنية وأن تنظر في تقديم الدعم القطري المخصص للبلدان التي رُفع اسمها من القائمة، وذلك لفترة محددة من الزمن وعلى نحو يمكن التنبؤ به؛

68 - ***تؤكد*** أن التمويل الأساسي يوفر لكيانات الأمم المتحدة المرونةَ اللازمة لتخصيص الأموال للمجالات ذات الأولوية في خططها الاستراتيجية، بما في ذلك المجالات التي عانت من نقص التمويل والتي تردت حالتها بسبب التداعيات الاقتصادية الناجمة عن جائحة كوفيد-19، وتشدّد في هذا الصدد على الحاجة الملحة إلى معالجة أوجه الاختلال المستمرة بين الموارد الأساسية والموارد غير الأساسية وذلك من خلال الوفاء بالالتزام الوارد في اتفاق التمويل بشأن الوصول بالموارد الأساسية إلى نسبة 30 في المائة من التمويل بحلول عام 2027؛

69 - ***تؤكّد أيضا*** أنّ وجود تمويل كاف وقابل للتنبؤ به ومستدام لنظام المنسقين المقيمين لا يزال يشكل شاغلا وهو يكتسي أهمية أساسية لتحقيق الاتساق والفعالية والكفاءة والمساءلة في الاستجابة وفقا للنتائج على أرض الواقع من أجل تلبية الاحتياجات والأولويات الوطنية؛

70 - ***ترحب*** بتشغيل البوابة الإلكترونية التي تورد بياناً محدّثاً باستمرار للمساهمات والنفقات المتصلة بتنشيط نظام المنسقين المقيمين، وتلاحظ التحسينات التي أدخلت على بوابة الصندوق الاستئماني المحدد الغرض لتحسين الإبلاغ عن بيانات المساهمات المقدَّمة من الجهات المانحة وكيانات الأمم المتحدة لضمان المزيد من الشفافية، وتواصل في هذا الصدد تشجيع كلّ الدول الأعضاء على تقديم تبرعات إلى الصندوق الاستئماني المحدد الغرض؛

71 - ***تلاحظ مع التقدير*** جهود الأمين العام لتحسين التعريف بالوضعية المالية لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية برمّتها من أجل تعزيز المزيد من الشفافية، ومواصلة إيراد توصيات بهذا الشأن في تقريره عن تنفيذ هذا القرار؛

رابعا

إدارة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التنمية

72 - ***لا تزال تؤكد*** أن الهيكل الإداري لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية يجب أن يتسم بمزيد من الكفاءة والشفافية وأن يخضع لمزيد من المساءلة ويلبي على نحو أفضل احتياجات الدول الأعضاء ويكون أكثر قدرة على النهوض بتنسيق الأنشطة التنفيذية للتنمية وباتساقها وكفاءتها وفعاليتها، سواء ضمن كل مستوى من مستويات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أو فيما بينها، من أجل إفساح المجال أمام الاضطلاع بأنشطة التخطيط الاستراتيجي والتنفيذ والإبلاغ والتقييم على نطاق المنظومة، بهدف تحسين الدعم المقدم لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030؛

73 - ***ترحب*** بإطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة، المنشَّط والاستراتيجي والمرن والموجَّه نحو تحقيق النتائج والعملي المنحى، باعتباره الوسيلة الأهم لتخطيط وتنفيذ أنشطة الأمم المتحدة الإنمائية في كلّ بلد، وذلك دعما لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأولويات البلدان المستفيدة من البرامج وخططها واحتياجاتها، والذي سيتم إعداده ووضعه في صيغته النهائية بالتّشاور والاتّفاق التامين مع الحكومات الوطنية؛

74 - ***تعيد التأكيد*** على دور الحكومات الوطنية المحوري، ومشاركتها النشطة والكاملة، في إعداد إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة وتنفيذه ورصده وتقييمه، وذلك من أجل تعزيز تولي السلطات الوطنية زمام الأمور ومواءمة الأنشطة التنفيذية على نحو تام مع الأولويات والتحديات والخطط والبرامج الوطنية، وتواصل في هذا الصدد تشجيع الحكومات الوطنية على التشاور مع الجهات المعنية، بما في ذلك المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية؛

75 - ***تسلّم*** بالتقدّم الذي أحرزه نظام المنسقين المقيمين المنشَّط وأفرقة الأمم المتحدة القطرية المعاد تشكيلها، وتطلب إلى جميع كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية إعداد واستكمال وثائق البرامج الإنمائية القطرية الخاصة بكل منها وفقا للولايات الخاصة بكل كيان وبتوافق واتساق مع الأولويات والنتائج والمنجزات المستهدفة المتفق عليها لإطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة، وبالتشاور والاتفاق مع الحكومات المضيفة، وتطلب إلى الكيانات ذات الصلة التابعة للمنظومة الإنمائية أن تضع، بالتنسيق مع مكتب التنسيق الإنمائي، إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة المعني و/أو مصفوفة نتائجه في متناول الدول الأعضاء ومجالس الإدارة عند عرض مشروع وثيقة البرنامج القطري للنظر فيه، وذلك وفقاً لعمليات المجلس التنفيذي والجداول الزمنية ذات الصلة؛

76 - ***تشير*** إلى إنشاء نموذج إبلاغ مزدوج ومُجَدول وواضح، وتدعو جميع مجالس إدارة كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية ونظام المنسقين المقيمين إلى كفالة الامتثال لولايات المساءلة والإبلاغ الخاصة بكل منها، على النحو المبين في الفقرة 75 من القرار 233/75؛

77 - ***تكرر ما طلبته*** من تقديم تقارير سنوية إلى حكومات البلدان المستفيدة من البرامج بشأن النتائج التي حققها فريق الأمم المتحدة القطري ككل، تتمحور حول إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة، وترتبط بالنتائج الإنمائية الوطنية، ومن إتاحة هذه التقارير الشاملة، المعدة على الصعيد القطري وعلى صعيد المنظومة ككل، للعموم بموافقة الحكومات الوطنية؛

78 - ***تؤكّد*** أهمية المساءلة والشفافية بشأن تنفيذ الإصلاحات على المستوى القطري، وتطلب في هذا الصدد إلى الأمين العام وإلى أعضاء مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ضمان التنفيذ التام لإطار الإدارة والمساءلة داخل جميع الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة؛

79 - ***تكرر طلبها*** إلى الأمين العام أن يواصل الاضطلاع بانتظام بأنشطة المتابعة والرصد والإبلاغ، بما في ذلك إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في جزئه المتعلق بالأنشطة التنفيذية لأغراض التنمية، بشأن ما تقوم به منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من أعمال عن طريق أصولها الإقليمية دعماً لخطة عام 2030، وذلك بغية تعزيز الشفافية والمساءلة والكفاءة والتنسيق والإدارة القائمة على النتائج على الصعيد الإقليمي لضمان أن تتم عملية إعادة التنظيم والهيكلة الأطول أجلا للأصول الإقليمية التابعة للأمم المتحدة على أساس كل منطقة على حدة ووفق الاحتياجات والأولويات المحددة لكل من المناطق، وذلك على النحو المتفق عليه في القرار 297/74 المؤرخ 11 آب/أغسطس 2020؛

80 - ***تؤكد مجددا*** أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي يشكّل، من خلال جزئه المتعلق بالأنشطة التنفيذية من أجل التنمية، منبراً يكفل ويُعزّز المساءلة والرقابة على الأداء والنتائج على نطاق المنظومة فيما يتعلق بتنفيذ خطة عام 2030 والإسراع بوتيرتهما، ويوفر التوجيه لتنسيق وتحسين فعالية الدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة الإنمائية للبلدان لتنفيذ خطة عام 2030؛

81 - ***تشدّد*** على دور الجمعية العامة في وضع التوجّهات الاستراتيجية الرئيسية للسياسات والطرائق التنفيذية المتبعة على نطاق منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بأكملها؛

82 - ***تشير*** إلى قرار الأمين العام تقديم إحاطة منتظمة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بصفته رئيساً لمجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، بغية تحقيق مزيد من الشفافية فيما يتعلق بأنشطة المجلس ومجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لضمان تفاعلهما بكفاءة مع الدول الأعضاء وتحسين استجابتهما لها، مع احترام أساليب عملهما ولا سيما فيما يتعلق بتنفيذ المسائل المشتركة بين مختلف قطاعات المنظومة؛

83 - ***ترحب*** بإنشاء مكتب التقييم على نطاق المنظومة التابع لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وتطلب إلى الأمين العام أن يدرج في تقريره عن تنفيذ هذا القرار أي نتائج أو معلومات أخرى ذات صلة تكون مهمة لتحسين منظومة الأمم المتحدة الإنمائية ككل؛

84 - ***تهيب*** بكيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أن تلتزم بالنظام الداخلي وبأساليب العمل ذات الصلة، وأن تواصل القيام بدورها في تعزيز الاتساق والتنسيق والمواءمة والكفاءة والشفافية والأثر على التنمية على نطاق المنظومة، والحدّ من الازدواجية وبناء أوجه التآزر، حسب الاقتضاء ووفقاً لقرارات مجالسها إدارتها والسياسات والتوجيهات المتفق عليها من مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وتطلب كذلك إلى هذه الكيانات مواءمة سياساتها ومبادئها التوجيهية وأنظمتها مع إصلاحات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية؛

85 - ***تكرر طلبها*** إلى مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة أن تقدّم إلى الدول الأعضاء إحاطات منتظمة عن أنشطتها، بما في ذلك عن أنشطة الفريق الأساسي؛

86 - ***تطلب*** إلى رئاسة مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة أن تواصل موافاة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في جزئه المتعلق بالأنشطة التنفيذية من أجل التنمية، بتقرير أداء سنوي شامل وتحليلي ومدعوم بالأدلة يقدَّم إليه في الوقت المناسب ويحتوي على معلومات مفصلة، بما في ذلك عن التقدم المحرز والتحديات المتبقية وما تم التعرض إليه من صعوبات وأيضا عن الجوانب التشغيلية والإدارية والمالية لأنشطة مكتب التنسيق الإنمائي، علماً بأن المكتب يشرف على نظام المنسقين المقيمين من الناحيتين الإدارية والرقابية بقيادة أمين عام مساعد وفي إطار المسؤولية الجماعية لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة؛

خامسا

أداء منظومة الأمم المتحدة الإنمائية

87 - ***تؤكد مجددا*** ضرورة التحرك صوب العمل المتكامل في الاستجابة لما تتسم به خطة التنمية المستدامة لعام 2030 من طابع متكامل وغير قابل للتجزئة، وتشدد في الوقت نفسه على أهمية تعزيز تولي زمام الأمور والقيادة على الصعيد الوطني بالاستفادة من الجهود المبذولة حاليا للعمل كمنظومة داخل البلدان وفيما بينها وعلى الصعيدين الإقليمي والعالمي، وكذلك تعزيز تنسيق الأنشطة التنفيذية المضطلع بها من أجل التنمية واتساقها وفعاليتها وكفاءتها، تلبية لاحتياجات البلدان المستفيدة من البرامج ووفاءً بأولوياتها وتماشيا مع الخطط والاستراتيجيات الوطنية الخاصة بكل منها؛

88 - ***تكرر تأكيد*** ما تكتسيه القيادة المتمكّنة والاستراتيجية والفعالة والمحايدة عبر نظام المنسّقين المقيمين من أهمية في تعزيز التنسيق والتعاون على الصعيد القطري، وفي تيسير الدعم المتكامل للحكومات المضيفة، بالتشاور التام مع الحكومة الوطنية، وتطلب إلى جميع كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أن تدعم بالكامل نظام المنسقين المقيمين المنشَّط، وذلك بالأخص من خلال الامتثال لإطار الإدارة والمساءلة، وعن طريق تعزيز تنقلهم فيما بين الوكالات والحرص على أن تكون أنشطتهم التنفيذية من أجل التنمية على المستوى القطري داعمة للأهداف الاستراتيجية المحدَّدة ضمن أطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة، وتشدد على ضرورة الحرص على أن يمتلك المنسقون المقيمون ما يكفي من روح القيادة والصلاحيات وصفات النزاهة وأدوات القيادة والخبرة والمهارات من أجل إنجاز ولايتهم بفعالية؛

89 - ***تهيب*** بكيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أن تواصل بنشاط دعم برنامج عمل الدوحة لأقل البلدان نموا على المستوى الوطني والمستويات دون الإقليمية والإقليمية والعالمية، وذلك بالتعاون الوثيق وبالشراكة مع البنك الدولي والمؤسسات المالية الدولية، وأن تدمج برنامج عمل الدوحة ضمن خططها الاستراتيجية وبرامج عملها السنوية، وتهيب أيضا بكيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أن تدعم المنسقين المقيمين في أقل البلدان نمواً وتساعدهم على دمج برنامج عمل الدوحة ضمن التخطيط الإنمائي على المستوى القطري وذلك بطريقة منسقة ومتماسكة؛

90 - ***تلاحظ مع التقدير*** الجهود التي يبذلها الأمين العام لملء جميع شواغر المنسقين المقيمين في الوقت المناسب وبكفاءة، والاحتفاظ إضافة إلى ذلك بمجموعة محدثة ومتجددة من المرشحين المحتملين لشغل وظائف المنسقين المقيمين الذين يشترط فيهم أن يكونوا على دراية جيدة بقضايا التنمية وأن تكون هذه الدراية مقرونة بخبرات ومهارات متنوعة وذات صلة في مجالات أخرى مختلفة، وتطلب إلى الأمين العام أن يواصل اتخاذ التدابير لضمان عدالة التمثيل الجغرافي بين المنسقين المقيمين بغية تحسين تمثيل البلدان النامية والتأكّد من تحقيق التوازن الجغرافي والتوازن بين الجنسين؛

91 - ***تحث*** منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على مواءمة قدرات موظفيها دعما لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وذلك بسبل منها بناء قيادة قادرة على تحقيق التحول ومزودة بالصلاحيات اللازمة، وإعادة تنظيم قدرات الموظفين لتلبية الاحتياجات الشاملة لعدة قطاعات لخطة عام 2030، وتعزيز التنقل فيما بين الوكالات، وتيسير إيجاد قوة عاملة عالمية متحركة ومرنة، ومراعاة التوازن بين المناطق وبين الجنسين أيضا؛

92 - ***تكرر طلبها*** إلى الأمين العام أن يكفل بصورة مستمرة حصول المنسقين المقيمين على التدريب اللازم من أجل اكتساب المهارات والمعارف المطلوبة لتحقيق الفعالية في ممارسة الدور القيادي الجديد المتوخى لهم، وتهيب بأعضاء مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة إلى زيادة التأكيد داخل كيانات كل منهم على ضرورة استمرار التعاون مع المنسقين المقيمين في دورهم كمنسقين لمنظومة الأمم المتحدة على الصعيد القطري؛

93 - ***تكرر طلبها*** إلى مكتب التنسيق الإنمائي أن يبلغ على النحو الواجب وفي الوقت المناسب حكوماتِ البلدان المستفيدة من البرامج عندما تقترب ولاية المنسق المقيم من نهايتها، وأيضا بعملية اختيار المنسق المقيم الجديد، التي ينبغي أن تتم بالتشاور الوثيق مع الحكومة المضيفة ومع مراعاة المؤهلات العامة التي تنشدها هذه الحكومة؛

94 - ***تسلّم*** بأن وجود كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على الصعيد القطري ينبغي أن يكون مصمماً خصيصاً لمعالجة التحديات التي تواجهها البلدان المستفيدة من البرامج واستيفاء أولوياتها وتلبية احتياجاتها، وتؤكد من جديد أن نظام المنسقين المقيمين ينبغي أن يواصل دعم الجهود الحكومية، بما في ذلك من أجل إنجاز خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وأن يظل تركيزه موجهاً نحو تحقيق التنمية المستدامة على أن يكون القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده هدفه العام، بما يتسق مع الطابع المتكامل لخطة عام 2030 ووفق إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة[29] ومبدأي القيادة والملكية الوطنيتين؛

95 - ***تشدد*** على الحاجة إلى كفالة أن يكون وجود كيانات الأمم المتحدة على الصعيد القطري متوائما مع المهارات والقدرات والخبرات المطلوبة لدعم تنفيذ إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة، وتعترف بالجهود التي تبذلها كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لإعادة تشكيل أفرقة الأمم المتحدة القطرية بشكل تعاوني، بحيث يكون لها وجود قطري مصمم خصيصا لتلبية الاحتياجات، ويتم بناؤه استنادا إلى إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة ووضعه في صيغته النهائية من خلال حوار صريح وشامل وتشاور واتفاق بين الحكومة المضيفة ومنظومة الأمم المتحدة الإنمائية، يسهر على تيسيره المنسق المقيم، وذلك من أجل ضمان أفضل دعم في الميدان، إضافة إلى تعزيز تنسيق الأنشطة الإنمائية للأمم المتحدة وشفافيتها وكفاءتها وأثرها، وفقا للسياسات والخطط والأولويات والاحتياجات الإنمائية الوطنية؛

96 - ***تحث*** نظام المنسقين المقيمين على دعم الجهود الإنمائية التي تبذلها الحكومات المضيفة، لأهداف منها تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، من خلال تحسين كفاءة وفعالية وشفافية الأنشطة التنفيذية المضطلع بها من أجل التنمية على الصعيد القطري بتعزيز الدعم الاستراتيجي للخطط والأولويات الوطنية وتوطيد نتائج التنمية المستدامة، بما يجعل العمليات أكثر اتساقا وكفاءة وتنسيقا وتكاملا ويخفض التكاليف على الصعيد القطري؛

97 - ***تهيب*** بالمنسقين المقيمين في البلدان التي تشهد حالات طوارئ إنسانية أن يعملوا، في الحالات التي تطرأ فجأة أو في الحالات التي لا يكون منسق الشؤون الإنسانية قد سُمي أو عُيّن فيها بالفعل، بالتعاون الوثيق مع البلد المضيف ومع الجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية لكي يضعوا، من خلال عملية شفافة وتعاونية لكل حالة من حالات الطوارئ تقييما للاحتياجات يكون مشتركا ونزيها وشاملا وسليما من الناحية المنهجية لكي يُستعان به في اتخاذ القرارات الاستراتيجية؛

98 - ***تطلب*** إلى الأمين العام أن يوفر التدريب والدعم الكافيين للمنسقين المقيمين، بما في ذلك على وجه الخصوص للمنسقين المقيمين الذين يعينون مؤقتا للعمل كمنسقين للشؤون الإنسانية أو كنواب للممثلين الخاصين للأمين العام، وذلك من أجل ضمان إعدادهم وتجهيزهم بشكل جيد للعمل ولدعم الحكومات في البلدان التي تواجه حالات طوارئ إنسانية، وفي البلدان التي تمر بحالات النزاع وبحالات ما بعد انتهاء النزاع؛

99 - ***تدعو*** جميع كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية المعنية إلى أن توفر بشكل منسّق، وبقيادة مكتب الممثلة السامية لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، ما يلزم من الدعم إلى البلدان التي تطمح في الخروج من قائمة أقل البلدان نموا لكي تضع استراتيجياتها للخروج من القائمة والانتقال السلس بعد ذلك، وتهيب بكيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية

(29) أو ما شابهه من أطر التخطيط.

هذه أن تحرص على أن تكون أنشطة تنمية القدرات المتصلة بالخروج من القائمة منسقةً وقائمة على الطلب، وأن تشـــجّع على اتباع نهج طموح ومرن في مســـاعدة الحكومات على التخفيف من أثر رفع أســـمائها من القائمة؛

100 - ***تشير*** إلى تجديد المستوى الإقليمي في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، وتقر بمساهمة اللجان الاقتصادية الإقليمية والأفرقة الإقليمية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية، وتشدد على ضرورة مواصـــلة الحفاظ على هذه اللجان والأفرقة وتثبيتها في التصـــدي لتحديات التنمية، ومواصـــلة دعم البلدان والمناطق في تنفيذها لخطة عام 2030، وكذلك في برامجها الإنمائية الأخرى، مع الاعتراف بخصوصيات كل منطقة ومراعاة عدم وجود نهج واحد يناسب الجميع؛

101 - ***تلاحظ*** التنفيذ الجاري لاستعراضات المكاتب المتعددة الأقطار، وتكرر طلبها إلى الأمين العام إجراء عمليات رصد وإبلاغ ومتابعة منتظمة، بما في ذلك للجزء السنوي المتعلق بالأنشطة التنفيذية من أجل التنمية، بهدف النظر في التعديلات اللازمة لضمان تقديم موارد وخدمات إنمائية مستدامة وفعالة بغية تمكين البلدان التي تخدمها المكاتب المتعددة الأقطار من تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030؛

102 - ***تطلب*** إلى منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أن تواصل تبسيط ومواءمة ما يخصّ الوكالات من أدوات البرمجة، وممارسات تسيير الأعمال، والإجراءات، والعمليات التجارية المشتركة، وطرق الإبلاغ، وأيضا أن تستفيد من حلول التكنولوجيا الرقمية وتستخدمها، حسب الاقتضاء، بما يتسق مع إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة، وبما يشمل اتخاذ الخطوات اللازمة لذلك على مستوى المقر، إذا اقتضى الأمر

103 - ***تكرر التأكيد*** على أنه ينبغي للكيانات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية أن تعتمد في عملها مبدأ الاعتراف المتبادل بأفضل الممارسات في مجالي السياسات والإجراءات، وذلك بهدف تيسير التعاون النشط بين الوكالات وخفض تكاليف المعاملات التي تتحملها الحكومات والوكالات المتعاونة؛

104 - ***تشدد*** على ضرورة أن تُعزّز منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وتُحسّن الأعمال الجارية في مجال تصميم وتنفيذ الممارسات المنسّقة في تسيير الأعمال حتى يتم استغلال فرص التعاون على الوجه الأمثل، ســعيا إلى تعظيم المكاســب الناتجة عن زيادة الكفاءة، التي ينبغي إعادة توجيهها لتمويل الأنشــطة الإنمائية، بما في ذلك التنسيق؛

105 - ***تطلب*** إلى منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أن تواصــل دعم جميع البلدان المســتفيدة من البرامج، بصــرف النظر عن طريقة تقديم المســاعدة التي تفضــل اتباعها، وفقاً لخطط تلك البلدان وأولوياتها الإنمائية الوطنية؛

106 - ***تهيب*** بكيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أن تواصـــل الجهود الرامية إلى تحقيق التوازن بين الجنســـين والتمثيل الجغرافي العادل في التّعيينات داخل منظومة الأمم المتحدة على كلٍّ من المستوى العالمي والإقليمي والقطري لشغل المناصب المؤثرة في الأنشطة التنفيذية لأغراض التنمية، بما في ذلك التعيين ضــمن وظائف المنســقين المقيمين وغيرها من وظائف الرتب العليا، مع إيلاء الاعتبار الواجب لتمثيل المواطنين، بما فيهم النســاء من البلدان المســتفيدة من البرامج، وبخاصــة البلدان النامية، ومراعاة مبدأ التمثيل الجغرافي العادل في آن واحد؛

107 - ***تلاحظ مع القلق*** تزايد حالات الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي المبلغ عنها على نطاق المنظومة، وتدعو في هذا الصدد الأمين العام إلى أن يعالج هذه المسألة على وجه السرعة، وتقرّ بالجهود التي تبذلها كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من أجل جملة أمور منها كفالة أن تحقق سياساتها وإجراءاتها الأثر المرجو منها وأن تتوافر لها الموارد الكافية، وكفالة خلو أماكن عملها من التمييز والاستغلال، بما في ذلك الاستغلال والانتهاك الجنسيان والعنف والتحرش الجنسي، وتحثها على مواصلة تنفيذ سياسة الأمين العام القاضية بعدم التسامح مطلقا إزاء الاستغلال والانتهاك الجنسيين؛

سادسا

المتابعة والرصد والإبلاغ

108 - ***تؤكد من جديد*** أن جميع كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية التي تضطلع بأنشطة تنفيذية من أجل التنمية ينبغي أن تواصل مواءمة ما تقوم به من تخطيط وأنشطة، بما في ذلك من خلال مجالس إدارتها عند الاقتضاء، حتى يتخذ كل منها، بما يتفق مع ولايته ودوره وخبراته، الإجراءات المناسبة من أجل تنفيذ هذا القرار تنفيذا تاما؛

109 - ***تطلب*** إلى الأمين العام أن يواصل النهوض بجودة التحليلات في التقارير المقدمة على نطاق المنظومة عن تمويل الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التنمية وأدائها ونتائجها البرنامجية، بما يتسق مع أهداف التنمية المستدامة، وتدعو في هذا الصدد إلى نشر بيانات وتعاريف وتصنيفات حسنة التوقيت وموثوقة وقابلة للتحقق والمقارنة على نطاق المنظومة وعلى صعيد فرادى الكيانات؛

110 - ***تطلب أيضا*** إلى الأمين العام أن يقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الأعوام 2025 و 2026 و 2027 تقريرا عن تنفيذ أحكام هذا القرار على نطاق المنظومة، ينطوي على تحديثات وتعديلات، حسب الاقتضاء، لإطار الرصد والإبلاغ المعمول به في الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، وإرفاق هذه التحديثات والتعديلات بمؤشرات أداء دقيقة قابلة للقياس بشأن التقدم المحرز، وتدعو على هذا الأساس المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى تبادل الآراء بشأن الدروس المستفادة والتحديات الماثلة، وإلى أن يقترح على الجمعية العامة توصياتٍ عامة للإسهام في تعزيز رقابة الدول على منظومة الأمم المتحدة الإنمائية ولتوجيه التقدم المحرز بشكل عام في التنفيذ التام لأحكام هذا القرار من خلال قرار الجمعية العامة السنوي عن متابعة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية؛

111 - ***تطلب*** إلى الأمانة العامة للأمم المتحدة أن تُعدّ ردودا خطية على الأسئلة التي لم تتم الإجابة عليها، وعلى الشواغل التي أُثيرت بشأن تقرير الأمين العام عن تنفيذ هذا القرار خلال الجزء المتصل بالأنشطة التنفيذية من أجل التنمية من دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وذلك للاسترشاد بها في المداولات بشأن قرار الجمعية العامة السنوي عن متابعة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية؛

112 - ***تطلب*** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والثمانين، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تحليلا شاملا لتنفيذ هذا القرار يشمل إضافةً تتناول التوصيات التي قدّمت خلال الجزء الخاص بالأنشطة التنفيذية من أجل التنمية من دورة المجلس، وللولايات غير المنفذة الواردة في قرار الجمعية العامة 233/75 وفي قرارات المتابعة اللاحقة.